مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والستون

الجلسة ٦٦٤٩

الثلاثاء ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كابرال	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أونوو
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/656)

11-58364 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/656)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/656، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ميس.

السيد ميس (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما مرة أخرى بشأن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للقيام بذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا مركزا للكثير من الأنشطة التي تجري للتحضير للجولة الثانية للانتخابات الديمقراطية منذ تلك التي عقدت بنجاح في عام ٢٠٠٦. وأعلم أن أعضاء المجلس يدركون جيدا أهمية تلك الانتخابات. وأود أن أعيد التأكيد على التصميم القوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالفعل جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على المساهمة في عقد انتخابات ديمقراطية سلمية وحرة ونزيهة في البلد بدعم من شركاء كثيرين.

وبالنسبة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص، نشارك بقوة في مجموعة واسعة من الأنشطة لدعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تراقب وتوجه عملية الانتخاب. وقد أضفنا، على سبيل المثال، ٣٠ طائرة مدنية إلى الأسطول الجوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة على توزيع المواد الانتخابية في جميع أرجاء البلد وفقا للخطة اللوجستية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ونوفر مساعدات تقنية كبيرة، ونساعد في عملية التنظيم والدعم لمجموعة متواصلة من الأنشطة لتعزيز إجراء حوار أوسع فيما بين المرشحين والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية.

أعلم أن المجلس قد أحيط علما مؤخرا بآخر المعلومات عن جوانب كثيرة من العملية الانتخابية، ولكني أود أن أبرز بضع ملاحظات فيما يتعلق ببعض المسائل الهامة المتصلة بالانتخابات. إن الجوانب التنظيمية واللوجستية للانتخابات الرئاسية والتشريعية، المقرر عقدها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ضخمة بطبيعة الحال، بمشاركة ما يزيد على ٣٢ مليونا من الناخبين في بلد كبير جدا. وبالإضافة إلى

تسجيل ١١ مرشحا للرئاسة، و ١٨ ٨٦٤ مرشحا للجمعية الوطنية، مما يشكل تقريبا ضعف عدد المرشحين في عام ٢٠٠٦. كما ازداد عدد مراكز الاقتراع بشكل كبير لتوفير قدرات وفرص إضافية للناخبين الكونغوليين، بالمواكبة مع إصدار القائمة النهائية لعدد ٦٣ ٨٦٥ مركزا من مراكز الاقتراع. وتشكل الانتخابات الوطنية التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر أول انتخابات تعقد في الدورة الانتخابية التي تشمل انتخابات المقاطعات البالغة الأهمية المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٢، والانتخابات المحلية لعام ٢٠١٣. ولم تعقد الانتخابات المحلية في الدورة الانتخابية لعام ٢٠٠٦ كما كان متوقعا. وينبغي عدم الاستخفاف بأهمية الاضطلاع بعقد الدورة الكاملة هذه المرة.

وللأسف، يجري نشر قدر كبير من المعلومات المضللة فيما يتعلق بالانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبوجه خاص، وكما حدث في عام ٢٠٠٦، يتضمن النظام البالغ التطور لتسجيل الناخبين مسحا لبصمات أصابع اليد وصورا فوتوغرافية. ونتج عن مراجعة قام بها مقاولان بصورة منفصلة لقاعدة بيانات الناخبين وجود أقل من ٠٠٠ ١٢٠ بند مزدوج - وهو يناقض بشكل كبير مئات الآلاف من الحالات التي تكلمت عنها بصورة خاطئة بعض الصحف والتقارير. ويتساوى هذا المعدل مع نفس المعدل الذي كان قائما في عام ٢٠٠٦، ويقع جيدا في نطاق الحدود التي يتوقعها أي شخص لقائمة للناخبين بهذا الحجم. وباختصار، أود أن أذكر أن التوقعات بحدوث عملية لا تثمر عن إمكانية عقد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة هي بكل بساطة توقعات خاطئة. ونشارك مشاركة تامة من أجل ضمان عقد تلك الانتخابات بشكل ديمقراطي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للجدول الذي وضعته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وبطبيعة الحال، كانت ولا تزال هناك تحديات كبيرة. ولكن يجري إحراز التقدم. وقد وصلت بالفعل إلى البلد الأطقم الانتخابية الخاصة بمراكز الاقتراع، وأكشاك التصويت، ومواد التدريب، والإمدادات ذات الصلة، مع نقل معظمها بالفعل بواسطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى ١٥ مركزا وإلى معظم المراكز الفرعية الـ ٢١٠. وبدأت صناديق الاقتراع في الوصول في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ويجري تدفق مستمر لرحلات متابعة جوية لضمان التسليم الكامل. ويجري طباعة بطاقات الاقتراع الخاصة بالانتخابات الرئاسية في جنوب أفريقيا. وتلتزم حكومة جنوب أفريقيا بسخاء بنقل حوالي ٠٠٠ ٣ طن من بطاقات الاقتراع مباشرة إلى المراكز المحددة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يبسط بشكل كبير متطلبات التوزيع اللاحقة داخل البلد.

ويجري حاليا تجنيد وتدريب ما يقدر بـ ٠٠٠ ٣٤٠ عنصر تابع للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي يحتاج إليهم في الانتخابات، وكذلك تدريب ما يقرب من ٠٠٠ ٥٨ من المراقبين الوطنيين المتوقع استخدامهم في الانتخابات. ويوجد بالفعل في البلد مراقبون دوليون من الاتحاد الأوروبي، ومن مركز كارتر ومن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - وهو أول عمليات الانتشار لما نقدره بأن يتجاوز ٦٠٠ مراقب دولي معتمد.

ويسرني أن أبلغكم بأن الدعم المالي الدولي الكريم قد أوفى حتى تاريخه بجميع التعهدات المالية لدعم الانتخابات. إن حالات التجاوز في ميزانية اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في الميزانية الأصلية للانتخابات - على سبيل المثال، بسبب عمليات النقل الجوي غير المتوقعة لصناديق الاقتراع - قد تم تغطيتها بواسطة السلطات الوطنية، مع

توقع أن تضطلع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتغطية ما يقرب من ٧٥ في المائة من إجمالي تكاليف الانتخابات.

ويجب أن أشير إلى حقيقة مذهلة تثير الإحباط. لا يوجد سوى ما يقرب من ١٢ في المائة من النساء المرشحات للجمعية الوطنية؛ وجميع مرشحي الرئاسة من الرجال. وتمثل النساء أقل من نصف مجموع الناخبين المسجلين. ومن المرغوب فيه بشكل واضح أن تكون هناك مشاركة أكبر للمرأة في الوظائف التي تشغل بالانتخاب. وأعتقد أنه من المهم لنا جميعا أن نركز على هذا المجال في الأشهر والسنوات المقبلة، بالمشاركة مع السلطات الحكومية الكونغولية والمجتمع المدني، لكي نرى كيف يمكن أن تزداد بشكل كبير مشاركة المرأة التي تتنافس على الوظائف التي تشغل بالانتخاب في المستقبل.

ولا تزال مسائل الأمن تشكل شاغلا مستمرا. ويمكننا أن نتوقع أن التوترات المتصلة بالانتخابات ستزداد كلما اقتربنا من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تاريخ عقد الانتخابات. لقد وقع حادث مأساوي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عندما قتل شخصان، بينهما فتاة، في بلدة مبوغي – مايا، شرقي مقاطعة كاساي، على هامش مظاهرات جرت في البلدة. وتتحمل الشرطة الكونغولية والسلطات الأخرى المسؤولية الرئيسية عن إدارة معظم حالات النظام العام الصعبة باستخدام الوسائل غير الفتاكة. ويجب منح الأطراف التي تسعى للقيام بمظاهرات سلمية عامة، وفقا لإجراءات الإخطار الكونغولي المعمول بها، الحق في القيام بذلك دون عائق. وبالفعل، من الأساسي ألا يحرم الأفراد والأحزاب السياسية من حقوقهم الإنسانية وحرياتهم السياسية في فترة ما قبل الانتخابات، التي يركز عليها التقرير الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، من المهم للغاية أن يتصرف المرشحون والقادة السياسيون وأتباعهم بأسلوب مسؤول. ويسرني أن ألاحظ أن الحاكم وممثلي المعارضة في شرقي كاساي عقدوا اجتماعا ناجحا في أعقاب المظاهرة التي جرت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر لتهدئة حدة التوترات وتوفير فترة سلمية للحملة الانتخابية. ومع ذلك فإنه، في الأيام الأخيرة، اتخذت إجراءات وصدرت بيانات مثيرة للقلق تساهم في زيادة العنف أو غيره من التصرفات غير المقبولة، أو تحرض على ذلك في أسوأ الحالات. وأود أن أكرر دعوتنا إلى جميع القادة الكونغوليين بعمل كل ما هو مستطاع لضمان فترة انتخابات سلمية ومنظمة، وأن تقوم الأطراف التي لم توقع بعد على مدونة قواعد السلوك الحسن أن تفعل ذلك.

كما أشير إلى أننا ندرب بشكل فعال الآلاف من أفراد الشرطة الكونغوليين على التقنيات المهنية في مكافحة الشغب وحفظ النظام العام. إن الملاحظات المرصودة حتى اليوم لست كتائب من شرطة التدخل السريع التي قامت بتدريبها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى كتيبتين أخريين دربتهما فرنسا وكتيبة دربتها الحكومة الكونغولية، تؤكد جميعها قيمة هذا التدريب، حيث أن تلك الوحدات قد حققت أداء جيدا وفقا للتدريب الذي تلقته. كما أشير مع التقدير إلى أنه يجري تدريب وحدة إضافية بواسطة حكومة جنوب أفريقيا مخصصة لحماية المرشحين، وتشكل أيضا عنصرا أساسيا في أمن الانتخابات. ومع ذلك، أؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى معدات إضافية غير فتاكة لوحدات الشرطة المدربة، التي لا نستطيع توفيرها بتمويل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بين مبلغ الثلاثة ملايين دولار قيمة المعدات التي تحتاج إليها الكتائب الست التي قامت البعثة بتدريبها،

على سبيل المثال، لم يتم تحديد إلا ٠٠٠ ٥٠٠ دولار حتى تاريخه، ويشكل مساهمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك، ندعو مرة أخرى إلى توفير تمويل إضافي من المانحين لكي يسمح بتوسيع برامج تدريب الشرطة، التي تشكل عنصرا أساسيا لتحقيق الاستقرار والنجاح على المدى الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبطبيعة الحال، لا يزال يتمثل الشاغل الأمني الكبير في البلد في أنشطة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين أنه حتى اليوم لم تظهر أية جماعة من تلك الجماعات أي دليل على أنها تسعى لتعطيل العملية الانتخابية، فإن أنشطتها لا تزال تشكل خطرا كبيرا على السكان المدنيين في المناطق التي تعمل فيها وتهدد، على الأساس المحلي، وظائف الدولة، بما فيها إجراء عمليات الاقتراع. ولا تزال حماية المدنيين تشكل أولوية مطلقة بالنسبة لنا، وتمثل تركيزا رئيسيا للأنشطة الشاملة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعتقد لسوء الحظ، كما يتبين من تقرير الأمين العام (S/2011/656)، أننا – القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية – قد فقدنا الزخم المطلوب في التعامل مع الجماعات المسلحة في الشرق، وبصفة خاصة في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية.

والكثير من هذا الأمر يتعلق بإعادة تنظيم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كتائب، وهي عملية تركت فجوات كبيرة استغلتها مختلف المجموعات. وقد تفاقمت المشكلة بسبب استمرار النقص في طائرات الهليكوبتر العسكرية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما فرض قيودا شديدة على طبيعة عملياتنا العسكرية ومستواها.

وتتمثّل النتيجة الصافية لهذه المشكلة في ظهور أو تعزيز العديد من المجموعات الكونغولية. فثمة مجموعة تعرف بمجموعة ماي – ماي ياكوتومبا، على سبيل المثال، اكتسبت قوة كبيرة في مقاطعة جنوب كيفو، وهي تعمل بالتعاون مع قوات التحرير الوطنية البوروندية، وعناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وإذ تعتمد ياكوتومبا الكلام المعادي للأجانب الذي يتسبب بخطر عودة حدوث توترات خطيرة بين الطوائف في المنطقة، فقد زادت عملياتها غير القانونية على بحيرة تنغانيقا، وباتت أكثر جرأة في هجماتها، بما في ذلك ما يبدو من قتل مستهدف مؤخرا على أساس العرق لسبعة عمال وطنيين من منظمة محلية غير حكومية.

وسوف نعمل على نحو وثيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن الموارد المتاحة للتصدي لتلك المجموعة في أقرب فرصة ممكنة. وفي الوقت نفسه، ندعم قادة المجتمعات المحلية والآخرين الذين يسعون إلى كفالة عدم تصاعد التوترات بين الطوائف.

وبالمثل، ثمة مجموعات أخرى مثل راهيا موتومبوكي في جنوب كيفو، أو ماي – ماي شيكا وماي – ماي جانفييه، أو التحالف الوطني من أجل الكونغو الحر والسيد في شمال كيفو تواصل أو تكثف الأنشطة التي تهدد المدنيين في مناطق عملياتها المحلية كذلك. ويجب التصدي لها.

ومن بين المجموعات المسلحة الأجنبية التي لا تزال موجودة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من المتنفس الذي توفر في الآونة الأخيرة، تواصل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إظهار بوادر الانقسامات الداخلية والضعف النسبي. ومن المهم هناك أيضاً، ممارسة الضغط العسكري القوي من جديد على هذه المجموعة، إلى

جانب بذل الجهود القضائية ونزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج، وإعادة التوطين، بغية النهوض بمستويات أكبر من اجل العودة إلى الوطن، واستمرار تراجع قدراتها بشكل عام.

وبالمثل، ما زالت قوات التحالف الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا تشكل تهديدا كبيرا في الجزء الشمالي من شمال كيفو. ويدرك أعضاء المجلس جيدا التهديد الإقليمي الشديد على وجه الخصوص الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. وبينما نوايا جيش الرب للمقاومة أو خططه في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير واضحة حالياً، فنحن نظل ملتزمين بالقيام بكل ما يمكننا القيام به ضمن مواردنا لحماية المدنيين في شمال شرقي الكونغو ضد هجماته، ودعم الاستراتيجيات الأوسع نطاقا لإضعاف قدرات جيش الرب للمقاومة بصورة عامة في المنطقة، التي تعتبر أساسية للقضاء على هذا الخطر.

وثمة مصدر قلق خاص بشكل رئيسي هو العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الكونغو، ولا سيما عدد حالات الاغتصاب المروعة التي لا يزال يبلّغ عنها.

وأنشطة المجموعات المسلحة في الشرق تظل قضية أساسية. فمن كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، ومن الحالات الموثقة المتعلقة بالجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس في شرق الكونغو، هناك ما يزيد على نصفها ينسب إلى المجموعات المسلحة، ولا سيما قوات تحرير رواندا، فضلا عن مختلف المجموعات الكونغولية وجيش الرب للمقاومة. واعتقد أن ذلك العدد أقل من العدد الصحيح، لأننا كثيرا ما نفتقر إلى أخذ العلم بالجرائم الجنسية الأخرى التي ترتكبها تلك المجموعات والسماع بها أو تسجيلها. ومن الواضح أن القضاء على التهديد الذي تشكله هذه المجموعات يبقى، إذاً، مركزياً بغية تحسين الأمن والحد من العنف القائم على أساس الجنس.

وهناك حوالي نسبة ٤٠ في المائة من الحالات الموثقة في نفس الإطار الزمني يمكن أن تعزى إلى عناصر الجيش الوطني؛ والأغلبية منها ترتبط بما يسمى العناصر المتكاملة، بما في ذلك المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من المجموعات المسلحة السابقة. وهذه الوحدات مندمجة ظاهرياً في القوات المسلحة ولكنها غالباً ما لا تستجيب بالكامل لهيئة القيادة، إن لم يكن في كل الاحوال. وهي تمثل مشكلة كبيرة من نواح عديدة. وأعتقد أن نموذج التكامل يحتاج إلى مراجعة وتنقيح، طالما أن دمج العناصر المسلحة من دون الاستفادة من التدريب الكافي والفرز والبرامج البديلة قد أسفر، في رأيي، عن نتائج غير مرضية. وسوف نكون على استعداد تام لدعم هذا الاستعراض. وأعتقد أنه أمر أساسي لنجاح أداء القوات المسلحة والإصلاحات في المستقبل.

وعلى الرغم من حجم المشاكل، فقد تم إحراز بعض التقدم الكبير، ولا سيما في مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي حين لم يحظ باهتمام الصحافة سوى عدد قليل من قضايا المحكمة، إلاّ أننا دعمنا في عام ٢٠١١، وصولاً إلى ٣١ آب/أغسطس، ما مجموعه ١٤٠ محاكمة عسكرية ضد القوات المسلحة والشرطة، فضلا عن قضيتين تتعلقان بقوات تحرير رواندا، وقضية واحدة تتعلق بمقاتلي ماي – ماي ياكوتومبا. وصدرت الأحكام بشأن العنف الجنسي في حق ١١١ عنصراً، مع إدانات إضافية بحق ١٤١ شخصاً بتهمة انتهاكات حقوق الإنسان. ونحن ملتزمون بمواصلة بذل جهودنا الرامية إلى توفير الدعم بغية تعزيز النظام القضائي، بما في ذلك دعم محاكمة الخلايا وغيرها من الأنشطة لأجل التشجيع على إجراء محاكمات أخرى وانجازها.

ومـن الأمـور المشجعة، علـى سـبيل المثـال، انـه لـدينا تقـارير تفيـد بـأن المـدعي العـام العـسكري في شمـال كيفـو استجمع الآن أدلـة كافيـة للمـضي قـدما في محاكمـة الـزعيم السابق لماي – ماي تشيكا العقيد ميل، وهـو قيـد الاحتجـاز، وشيكا نفسه، الذي لا يزال طليقا. وهنـاك حاجـة إلى المزيـد، بطبيعـة الحـال، ولكننـا نـشهد علـى الأقـل اتجاهـا إيجابيـا في المحاكمات.

ولا بد لي، مع ذلك، أن أذكر أيضا جانبا كبيرا من الجرائم القائمة على نوع الجنس التي ما زالت تلقى اهتماما ضئيلا نسبيا. فثمة دراسة أجريت مؤخرا بتمويل من السفارة البريطانيـة في كينـشاسا وجـدت أن ٦٥٣ محاكمـة متعلقـة بالجرائم القائمة على نوع الجنس قد تم البدء بها في كينشاسا عام ٢٠١٠. ومن هذه المحاكمات، تجري ٦٢٣ محاكمة في محاكم مدنية ومن جانب نظام قضائي ضعيف نسبياً، يتلقى القليـل مـن المـساعدة الخارجيـة أو الـدعم الخـارجي. وهنـاك ما يزيد على ثلث هذه القضايا قد صدرت إدانات بشأنها. وفيما يتعلق بمنطقة أخرى حيث حصل مؤخراً فرار من سجن كاتانغا على نطاق واسع طال ٩٦٧ سجيناً، تشير تحليلاتنـا إلى أن حـوالي ٢٥ في المائـة مـن الـسجناء الفـارين كـانوا يقضون أحكاما بالسجن لارتباطهم بالجرائم القائمة على نوع الجنس. وتفيد المعلومات الواردة أن هذه الأرقام تمثل أجزاء أخرى من البلد كذلك.

واستخلص ملاحظتين رئيسيتين من هذه التقارير. أولاً، مـن الواضـح أن هنـاك في الواقـع مـشكلة أوسـع نطاقـا تتعلق بالجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس، وهي أعلى بكثير من المستويات المرتبطة تاريخيا بالمنطقة قبل سنوات من الصراع. وثانياً، من الواضح أيضا أن المؤسسات الكونغولية تشارك إلى حد كبير في هذه المعركة ضد الإفلات من العقاب، على الرغم من الموارد القليلة وغيرها من القيود، والدعم الخارجي المحدود.

وثمة استنتاج واضح. يمكننا وينبغي أن نفعل المزيد، وأشجع بقوة على إيلاء اهتمام ومشاركة بدرجة اكبر من جانب جميع الشركاء في هذا المجال الذي لا يبلّغ عنه بما فيه الكفاية والذي يحتاج إلى المزيد من الدراسة.

وقبل أن اختتم كلامي، اسمحوا لي أن أؤكد أيضا على أننا ما زلنا مشاركين بقوة في خطة تحقيق الاستقرار، بغيـة دعـم تعزيـز قـدرات الدولـة، وتهيئـة الظـروف اللازمـة لتحقيـق الاسـتقرار في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة لأمـد طويل. ولقد شجع الرئيس كابيلا في الخطاب الذي ألقاه في أيلول/سبتمبر أمام الجمعية العامة (أنظر A/66/ PV.16) على التركيز بقدر أكبر على جهود بناء السلام والتنمية. ومن المؤكد أنني أؤيد هذا الشعور. إن برنامج تحقيق الاستقرار وإعـادة البنـاء في الـشرق قـد نجـح في تعبئـة أكثـر مـن ٢٤٣ مليون دولار حتى الآن لمشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع الإنمائية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشير وحدة دعم تحقيق الاستقرار التابعة لنا إلى التزامات مسبقة واعدة جداً للمرحلة التالية من البرامج. وهذا يشكل نتائج مشجعة وانخراطاً في العمل، ولكن هناك حاجة إلى المزيد.

بالإضـافة إلى ذلـك، أحرزنـا تقـدماً مـع الـسلطات الحكومية والشركاء في وضع وتحديد برنامج لتعزيز السلام في منطقـة مـن البلـد غـير مدرجـة في الإطـار الحـالي لتحقيـق الاسـتقرار وإعـادة الإعمـار. وتم وضـع البرنـامج بالتـشاور الكامل مع السلطات الحكومية والشركاء الدوليين. ونأمل أن يُعتمـد في أقـرب وقـت ممكـن، وأن يـساعد علـى توجيـه بـرامج التنميـة في معالجـة المـسائل الرئيـسية والملحـة حاليـا في العديد من مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الواقع، نأمل أن يساعد هذا البرنامج في تعبئة موارد إضافية لتنفيذ برامج تلبية هذه الاحتياجات، التي لم تتم تلبيتها على النحو الكافي حتى الآن.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لأعضاء المجلس وللمجتمع الدولي ككل على دعمهم الجاري القيّم جداً لنا في تنفيذ ولايتنا. والمشاكل التي نواجهها لا توجد حلول لمعظمها في الأمد القريب. لذلك، نحن نحتاج إلى الالتزام الثابت من المجلس وإلى دعمه المتواصل. وهذا الدعم ضروري للشعب الكونغولي وللمنطقة.

وأود أيضاً أن أكرر امتناني وشكري للموظفين العديدين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللوكالات على إسهاماتهم الرئيسية والتزامهم الحميد.

لقد حدثت تطورات هامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ السنوات التي كان البلد واقعا خلالها في براثن الحرب. ويرجع الفضل في ذلك بشكل واضح إلى دعم المجلس وإلى الجهود المشتركة التي يمكننا الاستمرار فيها حقا للسير نحو بلوغ أهدافنا المشتركة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشكر الأعضاء على دعمهم واهتمامهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ميس على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أقوم بواجب محبب إلى قلبي وأن أعرب عن سعادتي البالغة لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن. وفي الواقع، فإن البرتغال، بلدكم، تربطها علاقات وثيقة عمرها قرون مع المحيط السياسي والثقافي الذي ينتمي إليه بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية – علاقات قديمة ووثيقة، كما قلت، ولا سيما مع المملكة التي أعطت اسمها لبلدين في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، يحمل كلاهما اسم الكونغو، الكونغو – برازافيل والكونغو – كينشاسا.

وفي السياق ذاته، أود أن أنوه بجميع مزايا سلفكم، ممثل نيجيريا، وأن أشكره على رئاسته الممتازة لمجلس الأمن في الشهر الماضي وأن أقول له إن أفريقيا بأسرها كانت فخورة أثناء رئاسة نيجيريا.

كما أود أن أشكر السفير روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، على التقرير الذي قدمه للتو والذي يعرض الحالة الراهنة السائدة في بلدي (S/2011/656). وأنا ممتن له على التقارير الممتازة التي يقدمها بانتظام إلى المجلس. والسفير ميس يصف الحالة في بلدي حقا. وجمهورية الكونغو الديمقراطية تقدر كثيرا استنتاجاته وتوصياته وتأمل أن يدعم مجلس الأمن السفير ميس وأن يتابع تقريره المتابعة المناسبة.

كما وصف السفير حالة التحضيرات للانتخابات. وأتجاسر على الإعراب عن اعتقادي بأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ستكون على مستوى المهمة ولن تفوت هذا الموعد التاريخي والذي يحل في غضون ٢٠ يوما، وذلك بفضل خبرة اللجنة إلى جانب المساعدة التي توفرها لها الحكومة والأمم المتحدة والشركاء على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي وشتى المنظمات غير الحكومية.

وعموما، وفي ظل تماثل جميع الظروف، يمكنني أن أؤكد، إن لم أكن مخطئا، على أنه خلال نفس الإطار زمني، فإن الحملة لهذا العام ٢٠١١ أهدأ كثيرا من الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. صحيح أن هناك توترات بين بعض المرشحين للجمعية الوطنية. وعلى سبيل المثال، فقد أُحرقت

مكاتب مرشحين، يزعم كلاهما تمتعه بالأغلبية الرئاسية، على أيدي أنصار كل منهما في كيندو مؤخرا. وبالمثل، نشبت توترات في كينشاسا وفي مقاطعة كاتانغا ومقاطعة كاساي، وتحديدا في مبوجي – مايي، حيث قتلت فتاة في الثالثة عشرة من عمرها في مترلها برصاصة طائشة أطلقها ضابط شرطة كان يطلق النار في الهواء لتفريق متظاهرين. وفي تلك الحالة، ألقي القبض على الجاني الذي أطلق الرصاصة وفتح قادته تحقيقا على الفور.

وعلاوة على ذلك، فإن السلطات على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني على السواء لا تألو جهدا في سبيل دعوة المتشددين من مختلف الأطراف إلى العمل بمزيد من ضبط النفس، وعدم اللجوء إلى العنف وتشجيع الجهات السياسية الفاعلة على الانخراط في حوار مسؤول. ومن الأهمية بمكان أن يفهم المرشحون جميعا بلا استثناء أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها خطوة نحو توطيد الديمقراطية الكونغولية الفتية.

بعض الأفعال، مثل واقعة الطائرة الشبح في كيسانغاني، يمكن أن يذكرنا بمأساة الملك أوبي وهو ما يجعلنا نبتسم، ولكن الكلمات غير المناسبة بالمرة والدعوات إلى التمرد والتحريض على الكراهية والعنف ينبغي حظرها تماما في أي حوار. ومن ذلك المنطلق، يجب فهم الخطوة الاحترازية التي اتخذتها الحكومة يوم الأحد الماضي بقطع إرسال إحدى وسائط الإعلام في كينشاسا. وعلاوة على ذلك، فقد أوقف المجلس الأعلى للمواد السمعية والبصرية والاتصالات نفس هذه القناة في هذا الصباح، حيث أن شبح رواندا وتلالها الألف ليس ببعيد. وللأسف، يبدو أنه لا يزال حيا في مخيلة بعض السياسيين الكونغوليين.

وللحفاظ على الهدوء والسلم الأهلي في بلدي، من الأهمية بمكان أن يدين مجلس الأمن والمجتمع الدولي بكل قوة هذا النوع من التحريض وكلماته المنكرة. وسيفسر المتطرفون من جميع الأطراف عدم الإدانة وعدم إرسال الرسائل المناسبة التي تدعو إلى السلام والتمسك بالآداب العامة باعتباره رخصة للشروع في تصعيد العنف.

وأعتقد، وأنا في ذلك أبعد ما أكون عن محاولة إثارة مخاوف لا مبرر لها، أنه عندما نرى بوادر ونذر أزمة يمكن أن تتصاعد، فمن الأفضل منعها بدلا من علاجها لاحقا. ويجب علينا أن نعمل بسرعة لكي لا يساور الشك أحدا إطلاقا في عزم الحكومة وشركائها على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي على الانتهاء بتصميم، وبلا تسويف كارثي، من العملية الانتخابية التي ستشكل كونغو المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.